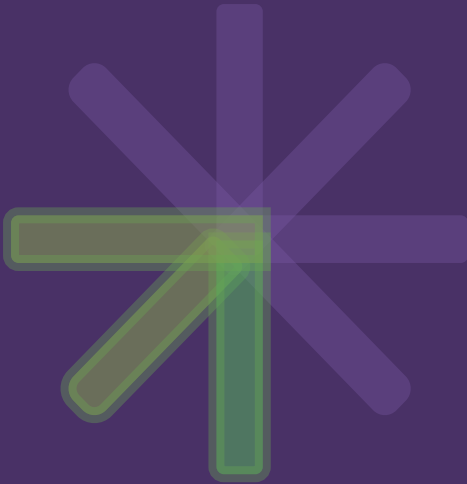


دورة الجوانب القانونية للاعتمادات المستندية وخطابات الضمان في تمويل التجارة





دورة الجوانب القانونية للاعتمادات المستندية وخطابات الضمان في تمويل التجارة

ملخص البرنامج

الجوانب القانونية للاعتمادات المستندية وخطابات الضمان في تمويل التجارة دورة تدريبية تمتد 5 أيام بمستوى متقدم، موجهة إلى المستشارين القانونيين في المصارف ورؤساء تمويل التجارة ومديري الشؤون القانونية والخزينة في الشركات، ويخرج منها كل مشارك بمراجعة قانونية لاعتماد أو خطاب ضمان أو تحصيل مستندي قائم. فالدفع بموجب هذه الأدوات يتوقف على المستندات والصياغة، وقد ينقل تحفظ واحد أو بند فضاء الخسارة بين المصارف والمشتريين والبائعين. ويتدرج البرنامج من قواعد غرفة التجارة الدولية إلى مبدأ الاستقلال والاحتياط والمدفوعات ثم المنازعات. تقدم هذا البرنامج في الجوانب القانونية لتمويل التجارة مارس للتدريب المملكة المتحدة.

المبررات المؤسسية

تتحمل المصارف والتجار انكشافات كبيرة على أدوات تنسخ شروطها غالباً من نماذج قديمة. فرفض المستندات يؤخر السيولة، والصياغة الغامضة لخطاب الضمان تفتح الباب لمطالبات تعسفية، وضعف فحص العقوبات قد يجمد الصفقة. أما الفرق القانونية و فرق تمويل التجارة التي تقرأ القواعد الدولية إلى جانب نص الأداة، فتستطيع صياغة شروط أسلم، والدفاع عن قرارات الرفض، وتسوية المنازعات قبل وصولها إلى القضاء.

- يقين السداد: يتحسن حين تصدر الاعتمادات بشروط مستندية واضحة قابلة للفحص.
- الانكشاف على المطالبات والخسائر: ينخفض حين تصاغ شروط خطاب الضمان وانتهاء صلاحيته وطلب الدفع وفق 758 URDG.
- كلفة المنازعات: تقل حين تعالج التحفظات وقرارات الرفض وفق القواعد وتحسم عبر المراجعة المتخصصة.

المبادئ والأساس المعرفي

- الأعراف والممارسات الموحدة للاعتمادات المستندية UCP 600 والممارسة المصرفية الدولية الموحدة ISBP 821: تنظم قواعد الاعتمادات ومعياري فحص المستندات الجلستين 1 و 2.
- القواعد الموحدة لخطابات الضمان عند الطلب URDG 758 وممارسات الاعتمادات الضامنة ISP98: تؤطر الجلسة 3.
- القواعد الموحدة للتحصيل URC 522: تحدد المقارنة بين وسائل الدفع في الجلسة 1.
- مبدأ استقلال الأداة واستثناء الاحتياط: يوجه فصل الأداة عن العقد الأصلي تحليل المخاطر في الجلسة 4.



المشاركون المستهدفون

- المستشارون القانونيون في المصارف الذين يقدمون الرأي في إصدار الاعتمادات وخطابات الضمان وتعزيزها ودفعها.
- رؤساء تمويل التجارة الذين يقررون في التحفظات وقرارات الرفض ومطالبات التغطية.
- مديرو الخزينة والشؤون القانونية في الشركات الذين يتفاوضون على شروط الدفع والضمانات مع الأطراف المقابلة.
- مسؤولو الامتثال الذين يفحصون صفقات التجارة للكشف عن مخاطر العقوبات والجرائم المالية.

يخدم البرنامج المصارف والمصدرين والمستوردين والمقاولين وتجار السلع.

مخرجات التعلم

1. سيكون المشاركون قادرين على تقييم مطابقة المستندات المقدمة لأحكام UCP 600 و ISBP 821.
2. سيكون المشاركون قادرين على بناء صياغة لخطاب الضمان والاعتماد الضامن تحد من المطالبات التعسفية.
3. سيكون المشاركون قادرين على تبرير الحالات التي يجوز فيها لاستثناء الاحتيال أن يوقف الدفع بموجب تعهد مستقل.
4. سيكون المشاركون قادرين على تشخيص المخاطر القانونية في سلاسل المصارف المراسلة والتغطية والمدفوعات العابرة للحدود.
5. سيكون المشاركون قادرين على ترتيب أولويات مؤشرات العقوبات وغسل الأموال القائم على التجارة في الصفقة.
6. سيكون المشاركون قادرين على اختيار مسار لتسوية نزاع مستندي، ومنه آلية ICC DOCDEX.

هيكل البرنامج

اليوم 1: الجوانب القانونية لتمويل التجارة ووسائل الدفع

أي أداة دفع تناسب الصفقة، وأي قواعد تحكمها؟

- مقارنة بين الحساب المفتوح والتحويل والاعتمادات وخطابات الضمان
- التحويل المستندي وفق URC 522 وأدوار المصارف
- بنية UCP 600 وأطرافه وعدم قابلية الاعتماد للإلغاء
- علاقة المصرف بالعميل وحدود التفويض
- إدراج قواعد غرفة التجارة الدولية في نص الأداة

اليوم 2: الاعتمادات المستندية والتقديم المطابق

متى يجب على المصرف الدفع، ومتى يجوز له الرفض؟



- معايير ISBP 821 لفحص المستندات
- التحفظات والتنازل عنها وإشعارات الرفض
- التعزيز والتداول والتغطية
- الاعتمادات القابلة للتحويل والتنازل عن المتحصلات
- قواعد eUCP والتقديم الإلكتروني

اليوم 3: خطابات الضمان عند الطلب والاعتمادات الضامنة

كيف يصاغ خطاب الضمان لتكون المطالبة به واضحة ومحدودة؟

- المطالبة والبيان المؤيد وانتهاء الصلاحية وفق URDG 758
- ممارسات ISP98 وقواعد التقديم في الاعتمادات الضامنة
- الضمانات المقابلة وهياكل الضمان غير المباشر
- ضمانات حسن التنفيذ والدفعة المقدمة والمحتجزات
- طلبات التمديد أو الدفع وبنود التخفيض

اليوم 4: الاستقلال والاحتيايل ومخاطر الجرائم المالية

متى يمكن إيقاف الدفع بموجب تعهد مستقل؟

- استقلال الاعتمادات وخطابات الضمان عن العقد الأصلي
- استثناء الاحتيايل والأوامر القضائية بمنع الدفع
- سلاسل المصارف المراسلة ورسائل الدفع
- فحص العقوبات على الأطراف والبضائع والسفن
- مؤشرات غسل الأموال القائم على التجارة

اليوم 5: تطبيق الجوانب القانونية لتمويل التجارة على المنازعات والأدوات القائمة

هل الأداة سليمة، وكيف يحسم أي نزاع بشأنها؟

- مقارنة بين خبرة ICC DOCDEX والتقاضي أمام المحاكم
- مراجعة اعتماد في ضوء قواعد اليومين 1 و2
- إعادة صياغة خطاب ضمان باختبارات الصياغة في اليوم 3
- فحص المخاطر بأدوات اليوم 4
- استكمال المراجعة القانونية لأداة تمويل التجارة



المنهجية

يعتمد البرنامج على تحليل حالات لاعتمادات وخطابات ضمان وإشعارات رفض مجهولة الهوية من قطاعات المصارف والإنشاءات والطاقة وتجارة السلع. ويفحص المشاركون مجموعات مستندات في ضوء القواعد، ويتبادلون أدوار المصرف المصدر والمستفيد وطالب الإصدار، ويعيدون صياغة النصوص.

- نشاط مقترح: فحص مستندات مقدمة لاكتشاف التحفظات وصياغة إشعار رفض.
- نشاط مقترح: إعادة صياغة ضمان حسن تنفيذ عند الطلب وفق URDG 758.
- نشاط مقترح: المرافعة مع طلب أمر بمنع الدفع بسبب الاحتيال وضده.

المخرج الختامي

يعد كل مشارك مراجعة قانونية لاعتماد أو خطاب ضمان أو تحصيل مستندي تستخدمه جهته، تسجل القواعد الحاكمة، ومواطن الضعف في المطابقة والصياغة، والانكشاف على الاحتيال والعقوبات، والتعديلات الموصى بها على النماذج وإجراءات الاعتماد.

الأسئلة الشائعة

هل تناسب دورة الجوانب القانونية لتمويل التجارة المستشارين المصرفيين الجدد على خطابات الضمان؟

نعم، متى كانوا يقدمون الرأي في المعاملات المصرفية، فهي بمستوى متقدم وتفترض معرفة بمستندات التجارة الأساسية.

ما القواعد التي تستند إليها الجوانب القانونية للاعتمادات المستندية وخطابات الضمان؟

تستند إلى UCP 600 و ISBP 821 و URDG 758 و ISP98 و URC 522، إلى جانب مبدأ الاستقلال واستثناء الاحتيال.

كيف تستخدم المراجعة الناتجة عن تدريب الجوانب القانونية لتمويل التجارة في العمل؟

تستخدمها لتعديل نماذج الاعتمادات وخطابات الضمان في جهتك، ولإحاطة الإدارة بالانكشافات في الأدوات القائمة.

بم يختلف تدريب الجوانب القانونية لتمويل التجارة عن دورات عمليات التجارة؟

يركز على الحقوق والمسؤوليات والمنازعات القانونية الناشئة عن الأدوات، لا على شروط الشحن ومعالجة المستندات اليومية.